الأمم المتحدة

TD/B/60/SC.II/L.2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
27 September 2013
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الستون
جنيف، ١٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

الاستنتاجات المُتفق عليها*

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص

(البند ٦ من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يُسلِّم* بأهمية التجارة بين البلدان الأفريقية في التنمية الاقتصادية لأفريقيا، ويؤكّد الالتزام السياسي المتجدّد للقادة الأفارقة بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، على النحو الذي ينعكس في مقررات رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

٢- يرحّب بصدور تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣ الذي أعدّته الأمانة وحمل العنوان الفرعي "التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص"؛

٣- *يحيط علماً* بالرسالة الرئيسية التي تضمنها التقرير - وهي أن التجارة بين البلدان الأفريقية تتيح فرصاً لتحقيق النمو المستمر والتنمية، وخلق فرص العمل - ويؤكد أن الاستفادة من هذه الفرص تتطلّب، فيما تتطلّبه، إطلاق دينامية القطاع الخاص والأخذ بنهج إزاء التكامل الإقليمي يقوم على التنمية؛

٤- *يلاحظ* أنه بالرغم من حدوث بعض النمو الاقتصادي، لا يزال حجم التجارة بين البلدان الأفريقية منخفضاً بالنسبة للإمكانات التجارية للقارة ومقارنة بالتجارة

* وُزِّعت هذه الوثيقة في غرفة الاجتماعات كورقة غير رسمية.

الرجاء إعادة الاستعمال

داخل الأقاليم في قارات أخرى. فقد حدث انخفاض كبير في حصة التجارة بين البلدان الأفريقية بالنسبة إلى التجارة العالمية لأفريقيا على مدى العقدين الماضيين؛

٥- *يُسلِّم* بأن من العقبات الرئيسية أمام تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية ما يتمثّل في ضعف نوعية البُنية التحتية، وعدم حدوث تحوّل هيكلي، ونقص القدرة على الحصول على الائتمانات، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم توافر بيئة مواتية للأعمال التجارية، والتنفيذ غير المتكافئ لاتفاقات التجارة الإقليمية، وفي بعض الحالات عدم مشاركة القطاع الخاص إلا بقدر محدود في عملية التكامل الإقليمي؛

٦- *يُسلِّم* بأن للقطاع الخاص دوراً بالغ الأهمية في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، ويؤكّد ضرورة وجود حوار منتظم بين الدولة والقطاع الخاص وضرورة أن يكون القطاع الخاص مشارِكاً فاعلاً في عملية التكامل الإقليمي؛

٧- *يعتبر* أن تعزيز ريادة الأعمال وبناء القدرات التوريدية هما أمران حيويان لتعزيز قدرة مؤسسات الأعمال المحلية على إنتاج وتصدير السلع، ويُشجع في هذا الصدد الحكومات الأفريقية على تدعيم تنمية القطاع الخاص بوسائل منها تحسين البُنية التحتية، وتنمية القدرات البشرية، وتحسين فرص الحصول على الائتمانات، وتبسيط الإجراءات فضلاً عن القوانين واللوائح التي تنظّم أنشطة الأعمال؛

٨- *يعتبر كذلك* أن تحسين القدرة الإنتاجية والتنافسية لأفريقيا هو وسيلة من الوسائل الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. والتجارة بين البلدان الأفريقية ينبغي أن تُعزّزها دولة تؤدي دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية وتدعمها بيئة تمكينية على جميع المستويات من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية؛

٩- *يؤكد* ضرورة تحسين توزيع فوائد التجارة الإقليمية فيما بين البلدان الأفريقية، وضرورة استخدام التجارة بين البلدان الأفريقية كمنطلق نحو الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي؛

١٠- *يُشجع* شركاء أفريقيا في التنمية على مواصلة دعم عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا، وتعزيز هذا الدعم حيثما أمكن، كخطوة هامة في اتجاه تعزيز القدرة التنافسية وخلق فرص العمل والحد من الفقر في أفريقيا؛

١١- *يطلب* من الأونكتاد أن يواصل، في نطاق ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، ما يضطلع به من أعمال بحث وتحليل بشأن قضايا تنمية أفريقيا، وأن يُعزّز الأثر الإنمائي لأنشطته من خلال أركان عمله الثلاثة، ويشجع الأونكتاد على مواصلة تعاونه مع جهات منها مفوضية الاتحاد الأوروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة.